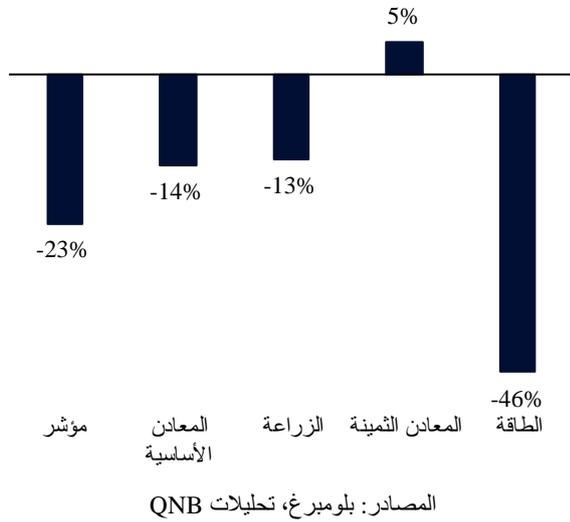


أسعار السلع تشير إلى صعوبة الأوضاع في الاقتصاد الكلي العالمي

تباطؤ النشاط. ويتضح هذا الأمر في عملية التصحيح الكبيرة التي شهدتها أسعار السلع الأكثر تأثراً بالتقلبات الدورية، مثل الطاقة والمعادن الأساسية. ورغم أن أسعار خام برنت ما زالت أعلى بقليل من مستويات ما قبل الجائحة، إلا أنها انخفضت بنسبة 38% عن ذروتها الأخيرة. كما انخفضت أسعار النحاس والخشب، وهما مؤشران مهمان للنشاط في الصين والولايات المتحدة، من المستويات المرتفعة الأخيرة. ويشير مثل هذا الأداء السعري إلى أن الرياح المعاكسة والتباطؤ المستمر في الولايات المتحدة وأوروبا لا يزالان يهيمنان على توقعات النمو العالمي.

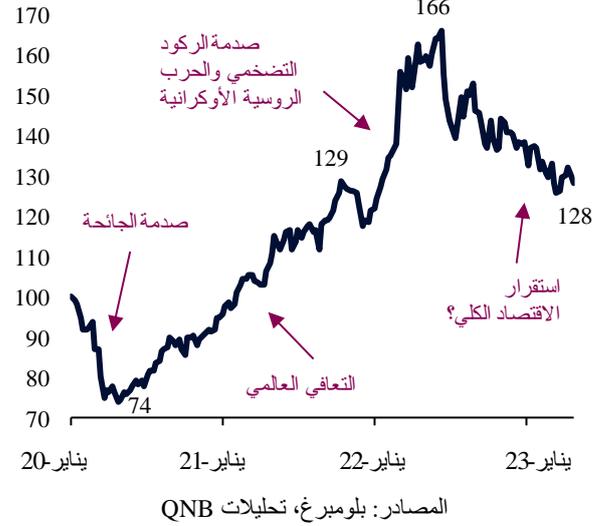
تحليل ديناميكيات السلع منذ ذروة الأسعار
 (نسبة التغيير من الذروة في يونيو 2022)



ثانياً، تشير تطورات أسعار المعادن الثمينة إلى مزيد من التراجع في قيمة الدولار الأمريكي، فقد تفوقت أسعار الذهب مؤخراً على أداء سندات الخزانة الأمريكية طويلة الأجل، مما يشير إلى أن المستثمرين الأجانب والمحليين من القطاع الخاص يفضلون الملاذات الآمنة غير الصادرة عن الولايات المتحدة. وينطوي ارتفاع الطلب على الأصول الآمنة غير الأمريكية، مثل الذهب، على انخفاض محتمل في الطلب على الدولار الأمريكي. في الواقع، تعد نسبة سندات الخزانة الأمريكية إلى الذهب مؤشراً هاماً على المعنويات إزاء الدولار الأمريكي، حيث يشير انخفاض هذه النسبة غالباً إلى حدوث نقطة تحول في دورة الدولار الأمريكي، من ارتفاع المعنويات إزاء الدولار الأمريكي في السوق إلى هبوطها نتيجة تفضيل العملات الأخرى. ويعتبر تراجع قيمة الدولار الأمريكي أيضاً دليلاً جيداً على قوة الأداء الاقتصادي خارج الولايات المتحدة، ويمكن أن يكون ذلك إيجابياً بشكل خاص للأسواق الناشئة لكونه يحفز زيادة التدفقات الإيجابية لرأس المال الأجنبي.

ظلت أسواق السلع تشهد تقلبات كبيرة منذ مطلع عام 2020. في بادئ الأمر، أدت الصدمة السلبية في الطلب الناتجة عن جائحة كوفيد-19 إلى ضغوط انكماشية دفعت أسعار السلع الأساسية بسرعة إلى أدنى مستوياتها منذ عدة عقود. وشهد مؤشر بلومبرغ للسلع، وهو مؤشر رئيسي للتحركات العامة في أسعار السلع، انخفاضاً من يناير إلى أواخر أبريل 2020. ولكن، بعد ذلك بفترة وجيزة، أدت سياسات التحفيز غير المسبوقة إلى تعافٍ كبير في الاقتصاد العالمي، مما وفر الدعم لأسعار السلع الأساسية. بعد فترة من التعافي الاقتصادي القوي، أدى فائض الطلب العالمي، جنباً إلى جنب مع نقص المعروض والصدمة الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية، إلى دوامة من ارتفاع الأسعار في أواخر عام 2021 وأوائل عام 2022. ويبدو أن أسعار السلع الأساسية وصلت إلى ذروتها خلال الفترة من منتصف العام الماضي وحتى نهايته، قبل أن تشهد عملية التصحيح الكبيرة التي لا تزال مستمرة.

مؤشر بلومبرغ للسلع
 (مطبع، يناير 2020 = 100)



إن إلقاء نظرة فاحصة على تحركات أسعار السلع الأساسية يمكن أن يسלט الضوء على جوانب مهمة من أفاق الاقتصاد العالمي، حيث توفر تطورات بعض أسعار السلع معلومات عن الاقتصاد الكلي، بما في ذلك الاتجاهات العامة للمعنويات والتضخم، وعادةً ما تقود أو تؤكد نقاط التحول الدورية. يركز تحليلنا على ثلاث رسائل رئيسية مضمنة في عملية التصحيح الأخيرة التي شهدتها أسعار السلع الأساسية.

أولاً، يبدو أن أسعار السلع الأساسية تشير إلى أن الاقتصاد العالمي سيشهد مزيداً من التباطؤ. ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة، وعمليات سحب السيولة، وتقييد الإنفاق المالي، وانخفاض الدخل المتاح للاستهلاك بفعل التضخم، إلى تراجع الطلب الكلي، مما يسفر عن

بشكل عام، فإن التطورات الأخيرة في أسواق السلع لا تبشر بالخير بالنسبة لأفاق الاقتصاد العالمي. وتشير عملية التصحيح الحادة في أسعار السلع الدورية إلى مزيد من الرياح المعاكسة للنمو، بينما تشير أسعار المعادن الثمينة إلى ارتفاع الطلب على الملائدات الآمنة غير الأمريكية واستمرار الضغوط التضخمية.

ثالثاً، تشير المعادن الثمينة أيضاً إلى استمرار الضغوط التضخمية، فأسعار الذهب قريبة من أعلى مستوياتها على الإطلاق. علاوة على ذلك، ارتفعت أسعار الفضة، التي تعد من المدخلات الرئيسية للاقتصاد الجديد (صناعات التكنولوجيا والطاقة النظيفة)، بشكل أكبر من الذهب في الأشهر الأخيرة، مما يشير إلى استمرار بعض الضغوط على الاقتصاد الحقيقي، على الرغم من التباطؤ العالمي. يعد انخفاض نسبة الذهب إلى الفضة وسط أداء قوي للذهب علامة على أن الضغوط التضخمية لا تزال غير مهيأة للتراجع بالكامل.

فريق QNB الاقتصادي

لويز بينتو*

نائب رئيس مساعد – قسم الاقتصاد

هاتف: +974-4453-4642

بيرنابي لوبيز مارتين

مدير أول – قسم الاقتصاد

هاتف: +974-4453-4643

*المؤلف المراسل

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركاته التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح عن مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفته مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكيلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تنجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.